محليات

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

«اليونيسكو» تشكر الكويت لدعمها تعليم اللاجئين السوريين

باريس ـ كونا: أعربت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) ايرينا بوكوفا، أمس الجمعة، عن بالغ شكرها وتقديرها للدور الذي تقوم به الكويت وصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لدعم تعليم اللاجئين السوريين في الدول العربية المضيفة. جاء ذلك عقب التوقيع على اتفاقية تقدم بموجبها حكومة الكويت ممثلة بوزارة التربية مساعدة مالية بقيمة 500 ألف دولار لمنظمة «اليونيسكو» لدعم توفير التعليم للاجئين السوريين في لبنان بحضور سفير لبنان لدى فرنسا خليل كرم ومندوبنا الدائم ورئيس المجموعة العربية في «يونيسكو» السفير د.مشعل حيات.

أشادت في تقريرها السنوي عن مواجهة منظمات العنف المتطرفة بالدور الكويتي في مكافحة الإرهاب

«الخارجية الأميركية»: أفراد و جهات بالكويت لا تزال مصدراً لتمويل المجموعات الإرهابية

واشنطن ـ أحمد عبدالله

فيما أشادت وزارة الخارجية الأميركية بدور الكويت في مواجهة الإرهاب عبر ما وصفته بحزمة من الإجراءات المحكمة لتعقب الإرهابيين وإجهاض عملياتهم قبل تنفيذها، أكدت في الوقت نفسه من خلال تقريرها السنوي حول مواجهة منظمات العنف المتطرفة أنه لا تزال هناك جهات وأفراد في الكويت تعتبر مصدرا لتمويل المجموعات الإرهابية والمتطرفة.

وفي جانب الإشادة، أشار التقرير الى ان الكويت أسست ودعمت قدراتها لمواجهة «داعش» التي ارتكبت في يونيو الماضي أولى عملياتها الإرهابية على الأراضي الكويتية.

وقال: «في يونيو الماضي نفذ داعش اول عملياته الناجحة على ارض الكويت بوضع قنبلة في أحد أبرز مساجد الشيعة وهو مسجد الامام الصادق حيث قتلت 27 وجرحت 227 آخرين. وقد أصدرت الكويت أحكاما بالإعدام والحبس ضد 15 من المواطنين والأجانب من المتورطين».

وأضاف: «حاول داعش ايضا تشجيع من يتعاطفون معه للحصول على المزيد من المساندة والدعم المالي والانخراط في مواجهات خارج الكويت. ولمواجهة ذلك قامت الحكومة الكويتية بزيادة تعاونها في مجال جهود مواجهة التطرف العنيف ودعمت من علاقاتها مع الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب».

ولفت التقرير الى الإجراءات التي اتخذتها الكويت في ذلك المجال بقوله: «اتخذت الكويت عددا من الإجراءات في هذا المجال لتحسين المتابعة والقواعد التي تتصل بالتبرع للمنظمات الخيرية للتأكد من مصداقيتها بما في ذلك مراقبة التحويلات المالية لأطراف خارجية. وقد انضمت الكويت الى التحالف المصغر لمواجهة داعش بما يعكس مساهمتها في عدد من مجالات الحملة لمواجهة ذلك التنظيم».

وقد جاء نص تقرير الخارجية الأميركية حول الأوضاع في الكويت كما يلي:

واصلت الكويت خلال عام 2015 بناء وتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب والتطرف المسلح. وردا على تفجير الإمام الصادق الإرهابي زادت الحكومة الكويتية من تشديدها على مكافحة الإرهاب عالميا وعلى جهود المراقبة الداخلية محافظة على علاقة قوية مع الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي اغسطس من العام ذاته، اكتشفت السلطات خلية إرهابية تضم 26 كويتيا قالت انها خبأت كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة والمتفجرات في احدى المزارع. واصدر المدعي العام أمرا بعدم نشر أي أخبار عن التحقيقات والمحاكمة بعد تكهنات إعلامية بارتباط الخلية بحزب الله وإيران.

ولما كانت الحكومة الكويتية لا تمتلك إطارا قانونيا واضحا لكي تحاكم الجرائم المرتبطة بالإرهاب فإنها غالبا ما كانت تلجأ إلى نصوص قانونية أخرى لمحاكمة الإرهابيين المشتبه بهم. وفي فبراير اقر مجلس الأمة قانونا يلزم المواطنين بتسليم كل ما لديهم من أسلحة غير مرخصة ومتفجرات تحت طائلة الغرامات والسجن للمخالفين. واقر المجلس في يونيو قانونا ينظم تركيب وتشغيل كاميرات أمنية وغيرها من اجهزة المراقبة في الأماكن العامة. وفي يوليو اقر المجلس قانونا بأخذ عينات الحمض النووي من كل المقيمين لتسهيل عمليات المقارنة بالعينات المأخوذة من مواقع الهجمات الإرهابية، كما اقر المجلس فرض عقوبات قاسية لجرائم الإنترنت المرتبطة بالإرهاب.

وقد تمكنت وحدات تطبيق القانون من اكتشاف الحوادث الإرهابية ومنع حدوثها والاستجابة لها. ويمكن زيادة فعالية هذه الوحدات من خلال تحسين مشاركة المعلومات بين الأجهزة والوزارات، ففي كثير من الأحيان كانت هياكل القيادة والتحكم تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض. وتتسم اجهزة مكافحة الإرهاب الرئيسية في الكويت وهي وزارة الداخلية والحرس الوطني بأنها جيدة الموارد ومنفتحة على الاقتراحات ومنخرطة بشكل فعال في فرص التدريب. وبموجب برنامج مشترك للتدريب قام مكتب التعاون العسكري في السفارة الأميركية بالكويت بالتعاون مع وحدات مكافحة الإرهاب المحلية في مجالات التدريب والتمارين المشتركة في مسعى لإجراء مطابقة بين الموارد والقدرات.

ونظرا الى ان وزارة الدفاع تضم جهاز التحقيق الجنائي وامن الحدود فإنها تتمتع بنطاق عمل واسع في هذين المجالين. وتعتبر وزارة الدفاع أيضا نقطة الاتصال للاستجابة للحوادث ولكن بعض المسائل المتعلقة بالإرهاب تقع ضمن صلاحيات جهاز امن الدولة وهو ذراع شبه مستقلة لوزارة الدفاع.

وقد واصلت الكويت برامجها لتحسين أمن الحدود من خلال استخدام المقاييس الحيوية والاستطلاع الجوي وأجهزة التحسس.

وفي مارس فرضت الحكومة الكويتية حظر سفر على اثنين من المقيمين الأجانب الذين تعتبرهم الولايات المتحدة مؤيدين للإرهاب. ولاحقا جمدت الحكومة اصول هذين الشخصين بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1373 ولكنها لم تتخذ إجراءات مماثلة ضد شخص ثالث كويتي الجنسية كان اسمه مدرجا على قائمة عقوبات الأمم المتحدة كممول لجبهة النصرة.

مكافحة تمويل الإرهاب

الكويت عضو في قوة عمل الإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال افريقيا وهي منظمة اقليمية. واعترافا بجهود الحكومة الكويتية في التصدي لأوجه النقص في مكافحة تمويل الإرهاب جرى رفع اسم الكويت من قائمة مجموعة مراجعة التعاون الدولي بعد أن تحققت من أنها أنجزت كل الأهداف الواردة في خطة العمل، مع التنويه بأنها تمتلك الوسائل والإرادة للاستمرار في الإصلاحات.

وقد عقدت لجنة وزارية لمكافحة الإرهاب مكونة من 16 جهة حكومية برئاسة وزارة الخارجية اجتماعات منتظمة لتنفيذ التزامات الكويت بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي. ولكن هنالك جهات وافرادا داخل الكويت ممن لا يزالون مصدرا لتمويل المجموعات الإرهابية والمتطرفة.

وفي يونيو أقر مجلس الأمة قانونا يجرم عمليات جمع الأموال عن طريق شبكة الإنترنت لتمويل الإرهاب، وبذلك أغلق القانون ثغرة كانت تسمح بتمويل التطرف وتسهيله.

وقد اتخذت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عدة خطوات لتنظيم ومراقبة جمع التبرعات الخيرية والتأكد من شرعية المستفيدين الأجانب بالتعاون مع وزارة الخارجية.

واكتشفت وزارة الشؤون الاجتماعية 80 مخالفة في عام 2015 تتعلق بالجمع غير القانوني للتبرعات فألغت ترخيصين وعددا من الجمعيات الخيرية غير المرخصة.

وتطبق الآن أنظمة جديدة تلزم الأفراد والمنظمات بالتسجيل وطلب الحصول على ترخيص.

وقد وحدت وزارة الشؤون من عمليات جمع التبرعات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بتكليف طاقم من الموظفين بتتبع عمليات التبرع غير الشرعية عن طريق الإنترنت.

كما اتخذت الوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية إجراءات ضد جمع التبرعات غير المرخص به من قبل الأفراد أو المجموعات غير المسجلة وفي المساجد خلال شهر رمضان.

مكافحة التطرف العنيف

تشن الحكومة الكويتية عددا من الحملات عن طريق الإذاعة والتلفزيون واللوحات الإعلانية لمكافحة التطرف. وأفادت وسائل إعلامية بأن وزير الداخلية أصدر في نوفمبر أمرا تنفيذيا بنقل مركز الإرشاد وإعادة التأهيل من موقعه الحالي في السجن المركزي إلى مقر جديد بإمكانات اكبر وصلاحيات أوسع أسوة بمركز محمد بن نايف للإرشاد وعادة التأهيل في المملكة العربية السعودية.

التعاون الدولي والإقليمي

أبدت الكويت تعاونا في المجالين الإقليمي والدولي في قضايا مكافحة الإرهاب بما في ذلك مشاركتها في المنتدى العالمي لمناهضة الإرهاب، وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وقد أدلى مسؤولون كويتيون بتصريحات يشجعون فيها تعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجامعة العربية في قضايا مكافحة الإرهاب، كما استضافت الحكومة الكويتية لقاءات دولية حول مسائل تتعلق بمكافحة الايديولوجيات المتطرفة وتمويل الإرهاب وشاركت أيضا في اجتماع مجموعة العمل بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون بشأن مكافحة الإرهاب وامن الحدود الذي عقد في شهر اغسطس بمدينة الرياض.

وإضافة إلى التعاون الثنائي مع الولايات المتحدة تعاون المسؤولون الأمنيون الكويتيون مع نظرائهم الدوليين في القيام بمهام وتبادل المعلومات.

يذكر أن الكويت هي العضو الوحيد في مجلس التعاون الذي لم يصادق على معاهدة أمن الخليج التي ستعزز امكانات التعاون الاقليمي في مجال مكافحة الإرهاب.

أجهزة مكافحة الإرهاب في الكويت جيدة الموارد ومنخرطة بشكل جيد في التدريب

الكويت واصلت برامجها لتحسين أمن الحدود من خلال استخدام المقاييس الحيوية والاستطلاع الجوي

وحدات تطبيق القانون تمكنت من اكتشاف الحوادث الإرهابية ومنع حدوثها

الحكومة الكويتية نظمت عدداً من الحملات عن طريق الإذاعة والتلفزيون واللوحات الإعلانية لمكافحة التطرف

وزارة الشؤون اتخذت خطوات لتنظيم ومراقبة جمع التبرعات الخيرية والتأكد من شرعية المستفيدين الأجانب بالتعاون مع وزارة الخارجية

الكويت العضو الوحيد في دول التعاون الذي لم يصادق على معاهدة أمن الخليج التي ستعزز إمكانات التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب

طالب خلال مؤتمر صحافي المجتمع الدولي باتخاذ موقف جاد إزاء الجرائم المرتكبة في تعز

الأصبحي: الوفد الحكومي يبحث مع الأمم المتحدة آليات إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين اليمنيين دون أي تمييز

هالة عمران

دعا وزير حقوق الإنسان وعضو الوفد الحكومي لمشاورات السلام اليمنية في الكويت عز الدين الأصبحي، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والمجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف جاد إزاء الجرائم التي ارتكبتها ميليشيات الحوثي وصالح في تعز أمس.

قال الأصبحي في مؤتمر صحافي عقده مساء امس في مقر السفارة اليمنية بالجابرية: «نطالب بموقف جاد وواضح ضد جرائم الميليشيات الانقلابية التي ارتكبت في مدينة تعز والتي راح ضحيتها العديد من المدنيين من النساء والأطفال وتمثل جرائم ضد الإنسانية ولا يمكن السكوت عنها أبدا»، مضيفا ان جريمة امس استهدفت كل الأحياء السكنية والأسواق الشعبية في مدينة تعز بدأ من الباب الكبير ووادي المدام وشارع 26 سبتمبر ومستشفى الثورة العام والمستشفى العسكري، مؤكدا ان القصف طال جميع أحياء المدينة، وذلك يؤكد ان ميليشيات الحوثي وصالح لا تريد السلام ابدا وتسعى لإفشال المشاورات.

وأوضح ان استمرار الميليشيات في قتل المدنيين يزيد من تمزيق النسيج الاجتماعي اليمني وربما يسحب آثاره على الأجيال القادمة ولا يمكن ان يستمر صمت المجتمع الدولي إزاء ما يجري في تعز بأي حال من الأحوال، لافتا الى ان الميليشيات الانقلابية تعرقل المشاورات من خلال استمرارها في ارتكاب الخروقات لوقف إطلاق النار منذ بدئها، مشيرا إلى أنها ارتكبت خلال فترة المشاورات ما يزيد على 7709 خروقات أمنية وعسكرية نتج عنها استشهاد 212 شهيدا و942 جريحا، لافتا الى أن تلك الخروقات تتم بطريقة ممنهجة لإفشال مشاورات السلام.

عز الدين الاصبحي متحدثا

إسماعيل ولد الشيخ احمد

وأكد الاصبحي تمسك الحكومة اليمنية بسياسة ضبط النفس احتراما لاتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في العاشر من ابريل الماضي، موضحا ان مشاورات الكويت جاءت لتقدم فرصة مهمة وتاريخية لليمنيين الا ان ما حدث في تعز يؤكد رفض حركة أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام للسلام، مشيرا الى تصاعد عملية الخروقات والانتهاكات الممنهجة منذ اعلان التهدئة في 10 أبريل الماضي والتي وصلت الى 7 آلاف و709 اختراقات في مختلف الجبهات، لافتا الى ان جميع الردود على هذه الانتهاكات من قبل الجيش الوطني والمقاومة تأتي في إطار الدفاع عن النفس.

وعلى صعيد ملف الأسرى والمعتقلين ذكر الأصبحي أن الوفد الحكومي يبحث مع الأمم المتحدة مبادئ حقيقية لإطلاق سراح كافة السجناء والأسرى والمعتقلين بدون أي تمييز، مبينا ان هذه المساعي تواجه بخطوات عكسية على الأرض من قبل من اسماهم «القيادات الانقلابية في صنعاء، الذين يعملون على تعقيد هذا الملف باستمرار الاعتقالات والاخفاء القسري، لاسيما لسجناء الرأي من الإعلاميين والصحافيين».

وذكر ان مشاورات السلام تسير في صلب العمل وليس هناك خروج او تراجع من قبل الوفد الحكومي الذي يؤكد على ان السلام الحقيقي والعادل يقوم على تطبيق القوانين وإعادة العدالة وتحقيق الشرعية الدولية عبر تنفيذ القرار الدولي 2216 والمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، مضيفا «لا يمكننا ان نحقق خطوات السلام على الأرض الا بانسحابات كاملة وتسليم السلاح واستعادة مؤسسات الدولة وعودة الحكومة الشرعية لإدارة الأمور الانتقالية حتى يستطيع اليمن الخروج من مأزقه الحالي».

من جانبه، أعلن مبعوث الأمم المتحدة لليمن إسماعيل ولد الشيخ احمد أمس الأول عن تسلم الأمم المتحدة الإفادات الأولية من وفد الحكومة اليمنية عن عدد من المحتجزين الذين وردت أسماؤهم في الكشوفات المقدمة من وفد أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام.

وقال المبعوث الأممي في بيان صحافي: إن قضية الأسرى والمعتقلين حضرت بقوة أمس الأول في مشاورات السلام اليمنية المنعقدة حاليا في الكويت سواء في اجتماع اللجنة المخصصة لها أو في اللقاء الذي عقد مع الوفد الحكومي.

وأضاف «أن الأيام الماضية شهدت إعادة خلط للأوراق السياسية حول العديد من القضايا»، موضحا «أن الحل قد يكون قريبا لكنه ليس بسيطا كونه يتوقف على استعداد الأطراف لتقديم التنازلات.. وهذا ما نعمل على التوصل إليه».

وأوضح أن الوفد الحكومي قدم للأمم المتحدة إفاداته الأولية عن عدد من المحتجزين الذين وردت أسماؤهم في الكشوفات المقدمة من الطرف الآخر، فيما جرى على اثر ذلك تبادل الإفادات بين الأطراف بواسطة مكتب المبعوث الخاص.

وذكر أن لجنة الأسرى والمعتقلين استمرت بعد ذلك في مناقشة مسودة اتفاق المبادئ والعمل على التوصل إلى صيغة مقبولة لدى جميع الأطراف. وقال انه التقى مجددا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني، وجرى بحث المقترحات المطروحة لحل الأزمة اليمنية بشكل موسع.

مشاورات الكويت فرصة مهمة وتاريخية لليمنيين لتحقيق السلام

الميليشيات ارتكبت ما يزيد على 7709 خروقات أمنية وعسكرية خلال فترة المشاورات

ولد الشيخ: حل الأزمة اليمنية قريب لكنه يحتاج إلى تنازلات

بالتعاون مع السفارة الهولندية وتوفر معلومات بـ 8 لغات

«الكويتية لحقوق الإنسان» تطلق أول منصة إلكترونية خليجية لتوعية العمالة الوافدة بحقوقها

العجمي يدعو الجهات الحكومية لمزيد من المشاركة مع المجتمع المدني

كريم طارق

أطلقت الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان بالتعاون مع السفارة الهولندية في الكويت مشروع «معا... لتوعية العمالة الوافدة بحقوقهم في الكويت»، حيث يشتمل المشروع على أول منصة الكترونية على مستوى الخليج العربي يتم إعدادها حاليا بـ 8 لغات (العربية، الانجليزية، الفلبينية، الأوردية، الهندية، الإثيوبية، النيبالية، الفرنسية) وتهدف لتوعية العمالة الوافدة في الكويت بحقوقها.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة الجمعية خالد العجمي إن القوانين الأخيرة التي أقرتها الحكومة وأبرزها قانون رقم 91 لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وقانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية يمثل خطوة رائدة لحفظ حقوق العمالة الوافدة وحمايتها لتكون دولتنا الكويت ضمن مصاف الدول في مجال حماية حقوق العمالة الوافدة سواء كانت في القطاع الأهلي أو المنزلي.

وأكد العجمي أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أحدثت نقلة نوعية كبيرة في عهد الوزيرة هند الصبيح فيما يتعلق بترجمة هذه القوانين وتطبيقها في أرض الواقع الأمر الذي ساهم بشكل كبير في حماية حقوق العمالة الوافدة.

وأضاف العجمي أن المشروع جاء ليساند ويؤيد هذه الجهود المبذولة من الحكومة باتجاه يساهم في تعزيز سمعه بلادنا في المحافل الدولية في حماية حقوق العمال.

ودعا العجمي الجهات الحكومية إلى إيجاد المزيد من الشراكات والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وبما يمكنها من تحمل مسؤوليتها تجاه مجتمعها والقيام بدورها بالشكل المطلوب بكفاءة عالية.

من ناحيتها، أشارت مديرة المشروع جنان العنزي إلى أن المنصة مجموعة متكاملة من التطبيقات الإلكترونية متعددة اللغات على الإنترنت والهاتف المحمول تخدم العمال الوافدين في الكويت لمعرفة حقوقهم، كما تساعدهم على العثور على المعرفة بأنفسهم وترفع وعيهم بحقوقهم باستخدام أحدث التقنيات، لتشمل الخدمة تقديم المشورة القانونية للعمال، والتي من شأنها أن تسهم بشكل كبير في الحد من حالات التجاوزات والمخالفات التي يتعرضون لها وتساهم في ضمان حقوقهم وحصولهم على حياة كريمة.

وأضافت العنزي أن المشروع سيقوم بإطلاق خط ساخن بعدة لغات لاستقبال استفسارات وشكاوى العمالة ورصد وتوثيق الانتهاكات التي تتعرض لها العمالة الوافدة، وقالت: «سيتم نشر تقارير خاصة بالانتهاكات ونوعها في تقارير دورية».

وأوضحت أن الجمعية عملت على تقديم المشروع بعد نتائج فرق الرصد التابعة لها والشكاوى التي تستقبلها والتي تؤكد وجود حالات انتهاك بحق العمالة الوافدة.

وأكدت العنزي أن المشروع يسعى إلى إيجاد بنية معرفية لدى العمال من خلال رفع الوعي بحقوقهم باستخدام اللغات التي يستخدمونها وتقديم الاستشارات القانونية لهم كمساهمة في انخفاض الانتهاكات التي يتعرضون لها.

وفي السياق ذاته، اكد منسق المشروع سهل الجنيد أن المشروع يهدف بشكل رئيسي للمساهمة في تثقيف العمالة الوافدة في الكويت بالحقوق التي كفلتها لهم القوانين المحلية والمواثيق والمعاهدات الدولية والعمل على الاستفادة من التطبيقات في الهواتف الذكية لخدمة حقوق العمال، بالإضافة إلى تقديم الاستشارات القانونية للعمالة في الكويت باللغة المناسبة لهم، كما يهدف أيضا لتقديم نموذج إيجابي لمساهمة فاعلة من المجتمع المدني في مساندة حقوق العمال.

وأشار الجنيد إلى انه تم التركيز على استخدام التطبيقات الذكية للهواتف النقالة وذلك لاستخدامها بشكل كبير من قبل العمالة الوافدة للتواصل مع أقاربهم وأصدقائهم، وسيعمل المشروع على ضمان وصول رسالته إلى العمالة الوافدة من خلال عدة محاور رئيسة تم تحديدها مسبقا من قبل فريق عمل المشروع.